يقوموا، بوضوح، إلّا بتطبيق القانون المزدوج، الذي يسمى في أيامنا هذه بفيزياء القوى السياسيّة: إنّهُ من جهة أولى **قانون** البقاء، وهو قانون أناني يطبق على الدولة كما يطبق على كل كائن حي؛ لكنه في حالة الدولة يتوسع ويكتسي طابعاً شبه مقدس؛ ومن جهة ثانية **قانون المنافسة الحيوية** الذي يظهر، في عالم مقسم إلَى دول متميزة، بشكل حتمي، عن قانون البقاء. إنّ على كل دولة أنْ تخضع للقواعد القاسية التي يفرضها هذا القانون المزدوج؛ وإلّا فأنّها ستزول من الوجود»[258] وإنّما تقوم الدولة حسب مكيافللي على مبدأين:

الأول: القوة: فينبغي أنْ تمتلك الدولة قوة كافية، أو أسلحة جيدة، وهو مايقصده مكيافللي بقوله بضرورة وجود ميليشيا جيّدة من المواطنين. وحتى أنّهُ يحصر المهام الرئيسة للأمير بامتلاكه القوة وفي القدرة على شن الحرب. لأنّها المهنة الحقيقيّة لأي حاكم.

الثاني: الحيلة: إنّ الحيلة والغش في الحياة الخاصة أمر مكروه، لكنه مع العدو، وفي ادارة الحرب، يجب أنْ لايكون هنالك من هدف إلّا القضاء عليه، وليس معنى ذلك أنّ الحيلة تتعلق بحالة الحرب فقط، وإنّما لحالة السلم نصيبها، إذ يرى مكيافللي الحيلة ضروريّة في عقد المعاهدات وتطبيقها، وذلك باعتقاده أنْ يتم الالتزام الحقيقي بالاتفاقات إذا كانتْ لاتضر بمصلحة الدولة؛ وعلى الحاكم أن يتعامل معها بمكر، وأن ينقضها إن خالفتْ غاياته، فليس من طبيعة البشر أن يكونوا أوفياء، ولا هو لزام عليهم في أُمور الدولة[259]. وكل ذلك إنّما يتعلق بقوة الأمير وقدرته على إدارة دولته.

- الأمير: صفاته ووظائفه:

يعد كتاب "الأمير" من الأهمية في الشأن، إذ لم يكن، بطبيعته الوصفيّة والتوجيهيّة للدول والحُكّام، بذي أثر على سياسة عصر النهضة والحقبة الحديثة وحسب، بل إمتد إلَى حاضرنا اليوم. ولاسيّما بعض تجسيداته في سياسات القرن العشرين مع الأنظمة الاستبداديّة والدكتاتوريات والشموليات. يتضمن كتاب "الأمير" كثيراً من موضوعات طبيعة الحكومات وأنواعها، حال الدول المحتلة والمستقلة، وصفات الأمير ووظائفه. واتماماً لما وقفنا عنده في ماسبق، سنعرج على المحور الأخير، وهو ما للأمير من سمات أو مايجب عليه أن يتحلى بها.

ومن أهم الصفات التي يجب أنْ يتصف بها الأمير هي:

1 - أنْ لايكترث لاتهامه بالبخل، وعليه أنْ يتجنب الفقر ومايرافقه من مهانة.

ويجب عليه أنْ لايكون سخيّاً إلّا بقدر ايصاله للإمارة، أمّا حينما يصل لها فلا داعي للاهتمام بذلك[260].

2 - أنْ لايكترث لاتهامه بالقسوة، إذا كان ذلك يؤدي إلَى توحيد رعاياه ودولتهم والحفاظ على ولائهم له. ويقول مكيافللي: "إنّ الناسَ يحبون تِبَعاً لأهوائهم واراداتهم الخاصة، ولكنهم يخافون وفقاً لأهواء الأمير وإرادته، والأمير العاقل هو الذي يعتمد على مايقع تحت سلطانه لاتحت سلطان الآخرين، وعليه فقط أنْ يتجنب الكراهيّة لشخصه»[261].

3 - ليس شرطاً على الأمير أنْ يفي بعهوده ومواثيقه، لأنّهُ بالمكر والادعاء والضحك على عقول الناس وارباكها يمكن تحقيق الامور العظيمة لصالح الأمير والدولة[262].

4 - على الأمير أنْ يلجأ للقوة في القتال، وليس القانون دوماً، لأنّ الأخير عاجز، في أغلب الاحيان، عن تحقيق أهداف الدولة[263].

5 - أنْ يتجنب الأمير كل مايسيء لسمعه مما يؤدي إلَى احتقاره أو كراهيته[264].

6 - على الأمير أنْ يسعى إلَى الشهرة، بمختلف السبل؛ وأوضح تلك السبل هو اقدامه على المشاريع العظيمة كالمغامرات العسكريّة أو الادارة الداخليّة في المعاقبة والمكافأة بأفضل طرقها[265].

7 - أنْ لايكون الأمير محايداً، بل يجب عليه أنْ يتخذ موقفاً في العطف على إنسان ما والعداء لآخر[266].

8 - أنْ يظهر، دائماً، نفسه ميّالاً لذوي الكفاءة والجدارة وأنْ يُفضّلهم[267].

9 - أنْ يشغل الشعب بالأعياد والمناسبات والعروض المسرحيّة[268].

10 - أنْ يقبل الأمير بالنصيحة دائماً، كما يريد هو لا كما يريد الآخرون، بل عليه أن لايقبل الاسداء بالنصيحة من الآخرين، إلّا إذا كان هو من طلبها. وعليه أنْ يكثر من طلبها بنفسه[269].

11 - على الأمير، لتحصيل العظمة، أنْ يحيط نفسه بمجموعة من القوات الخاصة، الصادقة والمخلصة[270].

ومماسبق، يبدو أنّ الوظائف الأهم للأمير تتجلى من صفاته؛ إذ إنّ مايجب عليه، علاوة على مايتحلى به شخصيّاً، أنْ يكون هادفاً إلَى تحقيق المجد بالقوة في الانتصار لدولته الموحدة والمحافظة عليها.

1 - نيقولا مكيافللي Nicola Machiavelli (1469-1527م):
القوة هي المؤسّسة لدولة الأُمة:

ولد مكيافللي في فلورنسا، وشبَّ في عهد الامير المديتشي "لورينزو العظيم"، والذي اعتبر العصر الذهبي لإيطاليا، الذي استطاع أنْ يوازن بين القوى الخمس في المدن الإيطاليّة، وكان مكيافللي ينحدر من عائلة تكن العداء لأُسرة مديشي، كما هو في البداية، وبالرغم من إنَّ المديشيين كانوا يحافظون على نوع بسيط من الجمهوريّة، إلّا أنّها لم تكن حلم مكيافللي. بعد وفاة لورينزو، توالتْ مجموعة من الحكومات على فلورنسا: منها حكومة شبه دينيّة، وأُخرى جمهوريّة، وغيرها استعادتْ آل مديتشي، لأنَّ الناس، حينها، تعرضوا لأخطار الغزو الفرنسي[252].

وفي تلك الفترات، كان مكيافللي قد شغل مناصباً عدة منها: أمين سر القنصليّة في مدينته، وسكرتيراً للمستشاريّة الثانية لفلورنسا، إلّا أنَّهُ أُعتقل بعد عودة الأُسرة المديتشيّة للحكم، وعُذِّب بسبب نشاطه السياسيّ، آنذاك. بعدها عاش في المنفى نوعاً من العوز والفقر، ثم وبعد طول مناشدات منه للسلطة أُعيد لمنصبه، لكنه لم يصمد، مرة أُخرى، فأُبعد عنه. وضع مكيافللي مؤلفات عدة منها: الأمير، وهو أهم أعماله. وكتاب "المطارحات" أو "المخاطبات"؛ وكتاب "فنون الحرب"، كما كتب في الشعر والمسرح[253]. عاش التحولات الكبيرة في عصر النهضة وكان جزءاً منها.

فقد تعلم مكيافللي الشيء الكثير من الجو المفعم بالثورة والتغيير في عصر النهضة، ومن هذه الدروس التي تعلمها[254]:

1 - إنَّ الأفكار القديمة والتقاليد ليستْ صادقة بالضرورة، فكانتْ الثورة عليها خير عمل يمكن أنْ يقوم به.

2 - إنَّ الوعظ والارشاد لايصلحان لبناء الدولة، وإنَّه لايمكن الدفاع عن الدول وتأسيس قوتها بالكلمات وحدها.

3 - إنَّ القيم الضعيفة، التي تقدمها الديانة المسيحيّة، لاتصلح لبناء الدولة، فهي تحتاج إلَى القوة المعتمدة على الجيش والعامل العسكريّ.

4 - استفاد مكيافللي كثيراً من المناصب التي شغلها في فلورنسا، بما فيها، من مراسلاته للممثلين الدبلوماسيين الخارجيين، وكذلك في تعلم فنون الحرب والشؤون الخارجيّة.

5 - استطاع أنْ يفيد من نفيه في كتابة تأملاته حول الدولة، ووضع إيطاليا المنقسم على نفسه سياسيّاً، فكتب كتابيه: الأمير والمطارحات.

- الدولة الأُمة والموحدة والقويّة:

رأى مكيافللي أنَّه، وإزاء كل هذا الواقع المتشظي لإيطاليا، يجب أنْ يكون الهم الأول تجاه واقعه هو التقدم نحو توحيد المدن الإيطاليّة كقوة عسكريّة واقتصاديّة من أجل تحقيق الدولة الأُمة. "ورأى أنَّ هذه الوحدة لابد من أنْ تتم ليكون على رأس الدولة "أمير" يؤمن لها القوة، كما هو الامر في الدول المجاورة أو البعيدة: فرنسا وإسبانيا وبريطانيا. وينبغي لهذا الأمير أنْ يكون من أُسرة عريقة"[255].

ومحاولة مكيافللي هذه هي التي جعلته يوصف بفيلسوف السياسيّة الأول الذي أراد أنْ يفهم السياسة كما هي عليه أو كما هو كائن، وهذه هي الواقعية السياسيّة التي قام البعض، بسببها، بنعت مكيافللي بأبي السياسة الحديثة[256].

ومكيافللي لاينطلق من نظام فلسفيّ، ليقدم وصفاً لطبيعة الإنسان، ولأنَّه غير مؤمن، فلا نجده يعتمد على فكرة الخطيئة التي صورتها العصور الوسيطة، بل يعمل وفق واقع التوحش الذي يعتري العاملين بالسياسة وشؤونها. وينتقص مكيافللي من قيمة العامة وعموم الشعب، فيصورهم بالشرهين والنفعيين، والنهمين في رغباتهم، والساخطين دوماً، والجاحدين والمتقلبين، والخائفين والجبناء. وإنَّ شيئاً واحداً يستطيع التأثير عليهم: إنَّهُ الخوف من العقاب. وأخيراً فكل شيء يكمن لديهم في النجاح، مهما كانتْ الوسائل إليه. ولذلك فعلى الأمير أنْ يستهدف الحفاظ على الدولة بأي وسيلة، لأنَّ كل واحد منهم سيمتدحها مهما كانت. (الغاية تبرر الوسيلة) والشخص العامي لايحكم إلّا على مايرى ومايجري، بالرغم من أنَّهُ لايوجد في هذا العالم إلّا العاميون، لأنَّ الأقليّة أو النخبة لاتحسب أبداً حينما يكون الرأي للأغلب[257].

يسعى مكيافللي إلَى استعادة أمجاد الامبراطوريّة الرومانيّة وماكانتْ عليه من قوة وهيمنة، عبر نظامها الجمهوريّ، وقد كان يرى الرومانيين بوصفهم المثال الذي يمكن أنْ تكون إيطاليا مستعيدة، [illegible]، لقوتها وهيبتها، ومكانها في النظام الدولي وفي البنية الداخليّة، والحقيقة حسب مكيافللي: "إنَّ

وتجسيد رغباتهم بالرضا، بواسطة صناعتهم الخاصة، والوسيلة الوحيدة لانشاء هذه السلطة تكمن في "جمع كل قوتهم وقدرتهم بإتجاه شخص أو مجموعة أشخاص، تستطيع بغالبيّة الأصوات؛ حصر كافة اراداتهم في إرادة واحدة؛ مما يعني: تعيين شخص أو مجموعة أشخاص بغية حمل شخصهم؛ فيعتمد كل منهم الأفعال المنفّذة أو المسبّبة من الشخص الذي يحمل شخصهم، والمتعلقة بأمور السلام المشترك والأمن؛ من هنا يقوم جميعهم، كما يقوم كل منهم باخضاع اراداتهم لإرادته وأحكامهم لحكمه"[303].

وينتج عن هذا الرأي لهوبز: إنَّ الحاكم سيكون شخصاً اعتبارياً اصطناعياً، إلّا أنَّهُ يمتلك السلطة المطلقة عليهم، وهو صاحب السيادة. وهو يمتلك هذه السلطة إمّا بوصفه الأقوى، عبر الحرب واخضاع الناس لهم، أو عن طريق الاتفاق بالرضوخ له وتمكينه من ادارتهم؛ والحالة الأولى تسمى بوسيلة تأسيس الدولة بالاكتساب، أما الثانية فهي الدولة السياسيّة[304].

لكن علينا أنْ لانفهم أنَّ صاحب السيادة، فرداً أو مجموعة من الأفراد، يمتلك الحق في التدخل في الشؤون الخاصة لأفراد المجتمع، ذلك لأن الشأن العام هو ميدان العمل السياسيّ، وهو الذي سيفضي لتأسيس المجتمع المدنيّ الذي يتقوى بالدولة، كما أنَّ صاحب السيادة ليس له أنْ يتقوى على الميدان الخاص، ولايتدخل فيه إلّا إذا تعرض البناء الاجتماعيّ ونظامه للتهديد[305]. وصاحب السيادة هنا هو المقصود باللفياثان. هنا يتضح الشكل النهائي للدولة الليفياثان أو اللوياثان، والذي يصوره هوبز بكونه الكائن الاصطناعي الأسمى الذي تجتمع فيه الإرادات البشريّة، والذي يمتلك السلطة المطلقة والقوة العظمى، وهو بذلك مالك السيادة التي تنعكس على الحاكم كفاعل لها، وهو نتيجة علاقة البشر الطبيعيّين بالإنسان الاصطناعي، وهذه العلاقة بينهما تتجلى بصورة علاقة السيد ورعاياه أو عبيده[306]، إلّا أنَّ الرعايا هنا (رعايا) بمحض إرادتهم لا بالقسر أو الجبر من الحاكم، بل بوسيلة تعاقديّة ذات بعد إنسانيّ يطمح إلَى تحقيق الأمن، وحفظ الجنس البشري، وكفالة الحقوق المعتدى عليها بسبب إطلاقها.

وهذا اللوياثان ينبع من "نتاج الفن الإنسانيّ، والحيلة الإنسانيّة، والإرادة الإنسانيّة، التي يوجهها الحساب الفردي للمصلحة بالطبع"[307]، وهذا هو البعد الإنسانيّ على الدولة الذي أسبغه هوبز، فحاول منه إيجاد نوع من العلم للسياسة قائم على هذه المرتكزات.

- المجتمع المدنيّ: نتيجة للدولة:

يُعد المجتمع المدنيّ أثراً مترتباً على وجود سلطة عامة ومشتركة، كما بيّنا آنفاً، وذلك يعني أنَّ وجود هذا الجسم الاجتماعيّ من الأفراد المنظمين، بفعل السلطة، هو الثيمة الأساسيّة للتمدن. ويرى هوبز أنَّ المجتمع المدنيّ شيئاً واقعيّاً وملموساً فهو: "يتكون من أفراد ملموسين، وواضحين، ومعينين، تقودهم رغبتهم المفهومة، تماماً، نحو منافع الحضارة الماديّة والثقافيّة.... والعنصر المهم في المجتمع المدنيّ، لدى هوبز، يعود إلَى الجماعة المنظمة سياسيّاً (كومنولث) في مفهومها القديم؛... فالتأسيس عبر فعل طوعي واتفاق دائم هو التعبير الوحيد عن إرادة عامة تُنظّم لاتاحة قيام المجتمع المدنيّ من خلال توفير الأمن والطمأنينة.... فالمجتمع المدنيّ يتيح امكانية حلول مصدر واحد للعقل العام محل فوضى المصادر العديدة للعقل الخاص"[308]؛ أي أنْ يكون للمجتمع المدنيّ إرادة مشتركة وعامة بدل الخصوصيات التي تنتجها العقول المنفردة والخاصة بإراداتها، ومشاعرها، ورغباتها، وميولها، ونزوعاتها.

- نُظم الحكم:

ينتقد هوبز التقسيم الأرسطي للنظم السياسيّة، التي تميز الحكومات على أساس الصالح منها والفاسد، فثلاثية: الملكيّة والأرستقراطيّة والديمقراطيّة، ومايقابلها من ثلاثيّة أُخرى: هي الطغيان والأوليغارشية والفوضوية الديمقراطية، إنَّما هي تقسيمات تابعة لمايحب الناس ويكره، فهي معايير عاطفية! وذاتية، وأنانية، ولغرض أو مصلحة طرف دون آخر. فتارة يكون لمصلحة الرعايا العموم (الديمقراطيّة أو الفوضويّة) أو الرعايا من الخواص (الأرستقراطيّة أو الأوليغارشيّة)؛ وأُخرى للحكام الأفراد (ملكيّة أو طغيان)، ولذلك فهذا التقسيم مرفوض جملةً وتفصيلاً، وعليه يقرر هوبز: "أنَّ كلاً من الرعايا والحُكّام يشاركون، على حد سواء، في الفوائد الأُولى والعظيمة لكل حكومة، أي السلام والدفاع. وكلاهما يعاني على حد سواء، من البؤس الأعظم، والحرب المدنيّة، والفوضى. ولأنَّ قوة الحاكم وسلطته تعتمد باستمرار على قوة الرعايا وسلطتهم، فإنَّ كلتيهما تعاني من المساوئ نفسها"[309]. وهنا يظهر رأي هوبز جليّاً بكون الملكيّة، وبالخصوص الملكية الوراثية، هي أفضل انواع الحكم لأنَّها تجسد المصالح الخاصة والعامة ولكلا طرفي المعادلة من الحُكّام والرعايا.

وتتمة لماسبق، يمكن القول: إنَّ الانتقال من حالة الطبيعة الفوضويّة

لاسلطة مشتركة ولاوجود للقانون. وحيث لاقانون ولاظلم. إنَّ القوة والغش هما الفضيلتان المشتركتان... وأنَّهُ لامُلكيّة ولاسلطة، ولاتمييز بين ماهو لي وماهو لك»[292]. ولكن هوبز لايقف عند وصف الحالة الطبيعيّة هذه، بل يحاول أنْ يتجاوزها، من داخلها، عن طريق الميل الموجود داخل الإنسان إلَى السلام، ذلك السلام الذي لايمكن أنْ يكون دونما الخوف من الموت، والرغبة في الأشياء الضروريّة لحياة هانئة، والأمل بالحصول عليها؛ وهذه هي قوانين الطبيعة التي تضبط الحقوق فيها. فالحق يتعلق بحرية فعل كل إنسان مايريد وما يشعر به أنَّهُ له، بينما القانون هو الذي يحد تلك الحقوق، ويجعل لها مساراً لاتتعداه[293].

ويحاول هوبز أنْ يحدد بعض القوانين التي تتحكم في الوضعيّة الإنسانيّة في حالة الطبيعة ومنها:

1 - **قانون النزوع نحو السلام**: وهو القانون الذي يعتمد العقل للخلاص من حالة الفوضى والحرب في الوضع الطبيعيّ الخالي من السلطة، تجاه تحقيق السلام.

2 - **قانون امكان التنازل**: وهو القانون الذي يجعل الناس في حالة الطبيعة مستعدين للتنازل عن حقوقهم في بعض الأشياء بالقدر الذي يمكن تحقيق السلام معه. فعلى كل الأفراد السعي من أجل القضاء على التنازع، عبر فعل مايتطلبه فعل الآخرين له. وهو قانون الإنجيل. المسمى بقانون كل البشر[294].

3 - **قانون الايفاء بالعهود**: وهو الذي يلزم الناس بالالتزام تجاه أي عهد أو تفويض جرى بين أفراد الحالة الطبيعيّة، من أجل السلام البشري، ولأنَّ الكلمات الجوفاء لاتبقينا إلّا في حالة حرب دائمة. ومن هنا تنشأ العدالة وأصلها. لأنَّه حين يتم ابرام العهود والالتزام بها يكون هنالك معنى للظلم والعدل، إذ الأول يعني عدم انجاز العهود، والثاني تحقيقها[295]. ويسمى كذلك بقانون حفظ الثقة.

4 - **قانون العرفان بالجميل**: ويقصد منه أنَّ أي إنسان يحصل على فائدة ما، يجب أنْ يشعر المعطي لها بأنه لن يندم لإرادته الخيّرة هذه. ويعد انتهاك هذا القانون نكراناً للجميل[296].

5 - **قانون الكياسة**: وهو القانون الذي يتطلب من الإنسان أنْ يسعى، ويفعل مابوسعه من أجل أنْ يكون مقبولاً من الآخرين. وهو القانون الذي يسمح

بأنْ نعيش معاً في المجتمع، وبنوع من الكفاءة والجدارة. ومخالفة هذا القانون تعني أنَّ الإنسان يصبح لا اجتماعيّاً وعنيداً وهجوميّاً[297]، وتلك مقدمات للحرب.

6 - **قانون الصفح**: وهو القانون الذي يدفع الإنسان للعفو عن الاعتداءات الماضية من الذين يشعرون بالندم ولايرغبون بعودتها. أمّا من يرغب في الاستمرار في عدائيته، فهو مخالف، أصلاً، لقانون السلام[298].

7 - **قانون عدم الانتقام**: وهو يعني أنْ لاينظر البشر إلَى الانتقام بوصفه وسيلة للخلاص من حالة الفوضى، بل يجب عليهم أنْ ينظروا إلَى الخير ويتركوا الشر. ويعد الانتقام، بوصفه استعادة للمجد أو الإيذاء دون سبب منتج، مثارةً للحرب ومنافاةً لقوانين الطبيعة[299].

8 - **قانون عدم الاهانة**: وهو يعني أنَّ أي إنسان يجب أنْ لا يعلن بفعل أو كلمة أو موقف أو حركة، ازدراءه أو كرهه تجاه الآخر، وانتهاك مثل هذا القانون يعد إهانة[300].

9 - **قانون المساواة**: وهو أنْ يعترف كل إنسان بالآخر على أنَّهُ مساوٍ له بمقتضى الطبيعة، لأنَّ البشر المتساويين يدخلون في حالة السلام، بوصفهم مالكين للشروط المتساويّة بينهم لتحقيقه[301]. وهنالك قوانين أُخرى كثيرة، رأى هوبز أنَّها تشتق وتبنى على هذه القوانين التسعة.

- التعاقد أو التفويض من أجل تأسيس الدولة:

يعتقد هوبز بضرورة التفويض لبعض الحقوق من أجل حفظ أمن الإنسان. وهذا التفويض هو مايسميه العقد. وهو يعني محاولة جادّة للخلاص من الحياة البائسة التي تقترن بالحرب في حالتهم الأولى، وذلك إنَّما يتم باحترام القوانين الطبيعيّة، السابق عرضها، ويتم ذلك بوجود قوة فعليّة تنظم الحياة للناس، وتجعلهم يحترمون تعاقداتهم وعهودهم ومواثيقهم خوفاً من العقوبة[302].

وإذا كان التنافس نحو الأمجاد، وعدم القدرة الحقيقية لاستخدام العقل في إدارة الشؤون المشتركة، وعدم تمكن الناس من اظهار رغباتهم، وعدم القدرة، أيضاً، على التمييز بين التعدي والاحسان، فإنَّ الخلاص من السيء فيها، وتحقيق المراد والمشترك منها، إنَّما يتحقق بمطلب اتفاق أو تعاقد يجعل رضاهم مستقراً ومستمراً، وهو السلطة المشتركة؛ وهي القادرة على الدفاع عن البشر في وجه الاعتداءات من الغرباء وحمايتهم من أجل تحقيق كفايتهم،

2- توماس هوبز Thomas Hobbes (1588-1679م):
تأسيس الحكم المطلق وكشف شوائبه

هو فيلسوف إنجليزي، كان ابناً لقس. ولد قبل أوانه، بسبب خوف أمه من إحدى الغزاوت على بلادها، فقال: أنا والخوف توأمان. وقد عزا البعض، لذلك، الكثير من أقوال هوبز، في إنَّها كانتْ نتاجاً لهذا الخوف من البداية. أكمل دراسته بفضل عمه، وتعلم اللاتينية واليونانية. وتواصل هوبز مع رجال نبلاء عدة، ورجال سياسة آخرين، خدم البعض منهم وعلّمهم. كان، في تلك الفترة، قد تعرف على بيكون، وإتصل بغاليلو، وعرف بكونه واحداً من أهم فلاسفة القرن السابع عشر؛ واشتهر في القانون والفلسفة والسياسة. ترك بريطانيا على إثر الاضطرابات التي حصلتْ فيها، ضد الحكم المطلق، وخوفاً من أنْ يصيبه منها شيء، لأنَّه كان مناصراً له، ذهب إلَى فرنسا والتقى هنالك بديكارت. كان في تلك الفترة قد أتم كتابه: "مبادئ القانون الطبيعيّ والسياسيّ"، ثم نشر كتاباً يعالج الموضوعات نفسها بعنوان: "العناصر الفلسفيّة للمواطن" أو "في المواطن". وفي عام 1651 وضع كتابه الأهم وهو: "التنين" أو "اللفياثان"(Leviathan)*، الذي تضمن جل فلسفته السياسيّة والقانونيّة. في فترة عودته إلَى إنكلترا. وبعد مدة، وفي إحدى الرحلات مع كونت ديوفونشاير لم يتحمل اتمامها، لطولها، تعب منها ومات. كان مناهضاً للسلطة الكنسيّة، ومتمسكاً بآراءه الفلسفيّة، ذلك ماجعل البعض يشنُّ عليه حرباً بعد مماته. تأثر بالنظريّة السياسيّة لمكيافللي، وتشابه مع بودان في نظرية الحكم المطلق[285].

ويرى البعض أنَّ معالجة هوبز في الفلسفة السياسيّة تأخذ طابعاً مزدوجاً، في النظريّة والعمليّة، فهي[286]:

1 - وضعت، ولأول مرة، الفلسفة السياسيّة والأخلاقيّة على معايير علميّة وواقعيّة.

2 - وهي جاءتْ لتأسيس سلام مدنيّ ومحبة، عن طريق إعداد البشريّة للإيفاء بواجباتها المدنيّة.

- الإنسان والقانون في حالة الطبيعة:

حاول هوبز أنْ يستكشف الطبيعة الإنسانيّة، لما لها من دور في التأسيس للنظام السياسيّ ونوعه. ويقرر أنَّ الناس بطبعهم متساوون في الحقوق، لكن "من هذه المساواة في القدرة تنشأ مساواة في الأمل بتحقيق الغايات. لذلك إذا رغب شخصان بشيء واحد، لايقدران على الاستمتاع به كلاهما، فإنَّهما يصبحان عدوين؛ وفي طريقهما إلَى غايتهما... يحاول كل واحد منهما تدمير أو اخضاع الآخر"[287]. وهنا تبدأ المشكلة في وصف الحالة المفارقة، أو الخاليّة، من السلطة السياسيّة، فهي حالة تنازع منذ بدء الإرادة، ومن ثم الصراع عليها حتى النيل من أحد المتصارعين والانتصار للآخر. ولذلك يقول هوبز: "إنَّ الناس لايستمتعون برفقة الآخرين، مالم تكن هناك قوة قادرة على ترهيبهم جميعاً"[288].

ويجد هوبز ثلاثة أسباب للصراع في هذه الحالة، وهي[289]:

1 - **المنافسة**: وهي تجعل البشر يغزون لتحقيق الكسب. وفيها يتصارعون من أجل جعل أنفسهم سادة على الآخرين.

2 - **عدم الثقة**: وهو يجعلهم يغزون من أجل الأمن. وفي هذا النوع يتصارعون من أجل الدفاع عن أنفسهم.

3 - **المجد**: وهو يجعلهم يغزون من أجل السمعة. وفي هذا الدافع، للصراع، نجدهم يتقاتلون من أجل أمور تافهة.

إذن، في الوقت الذي يعيش الناس دون سلطة تسيطر، عليهم وترهبهم، سيكونون في "الحالة التي تسمى حرباً؛ وهي حرب بين كل إنسان وكل إنسان آخر"[290]، وقد يعترض البعض على أنَّ حالة الحرب هذه ليستْ واقعيّة؛ بحيث أنَّها غير موجودة في كل زمان وفي كل مجتمع، ويعلق هوبز، عليهم، بأنَّها حقاً لاتوجد، في الأصل، في كل مجتمع؛ لكنها موجودة في كثير من المجتمعات، ولاسيّما في أمريكا بسيطرة العوائل المتوحشة، آنذاك. كما أنَّها يمكن أنْ تكون موجودة حينما تزول الدولة، ولاتكون هنالك قوة مشتركة يخشاها الجميع. بل حتى أكثر الملوك، وفي أغلب العصور، يتنازعون ويتصارعون وفق المنطق نفسه: في المحاولة لإزالة الآخر. وهي وضعيّة حرب[291]. ويتمم هوبز رأيه في هذا الموضوع بقوله: "ينتج عن حرب كل إنسان ضد كل إنسان، أنْ لاشيء يمكن أنْ يكون ظالماً. إنَّ أفكار الصواب والخطأ، والعدل والظلم لامكان لها هنا، حيث

2 - مجتمع العبودية:

تتميز علاقات الإنتاج في هذا المجتمع بأنَّ نظام الملكيّة الخاصة لايشتمل على وسائل الإنتاج فقط، وإنّما يمتد ليشمل المنتجين أنفسهم. فحل محل التضامن والتعاون في المجتمع البدائي نوعاً من الاستغلال والاضطهاد لقسم من الشعب، وبذلك تحول المجتمع إلَى طبقات متصارعة، ولأجل القضاء على العبيد أنشأ جهاز القمع المسمى بالدولة، والتي حلّتْ مكان الموجهين في المجتمع البدائي، وبذلك كانتْ الدولة تمثل مصالح الطبقة الموجهة. وفي هذا المجتمع بدأ ظهور العمل على قسمين: زراعي في الريف، وصناعي في المدن. وبعد ذلك بدأ هذا المجتمع بالانهيار مع غزوات القبائل البربريّة المجاورة لأنظمة العبودية المنهارة، بسبب الصراعات الداخليّة الكبيرة، ليحل محله شكل جديد هو النظام الإقطاعي.

3 - مجتمع الإقطاع:

في هذا المجتمع توجد ملكيّة فرديّة لوسائل الإنتاج "قوى الإنتاج" إلّا أنَّ الفلاحين مرتبطين بالأسياد الإقطاعيين وبالأرض التي يزرعونها. لكن تبعيتهم هذه ليستْ ملكيّة مطلقة للإقطاعيين، لأنَّ الفلاحين يمتلكون أدوات العمل وقسماً من الأرض، ولديهم الامكانيّة في العمل خارج أوقات العمل المطلوبة من الإقطاعيين. وفي هذا المجتمع عرفتْ التجارة والصناعة نهضة كبيرة، وبدا الرفاه ظاهراً في المدن. وفي هذا المجتمع تظهر الطبقتين المتصارعتين بشكل: الإقطاعيين والأقنان "عبيد الأرض". وكان الإقطاعيون فيه يمتلكون السلطة السياسيّة وأدوات القمع لمن يخرج عليها، وسلطة لإصدار التشريعات الخاصة بذلك. وبسبب تعقد تقسيم العمل والتجارة المتوسعة وتطور قوى الإنتاج فقد بلغتْ أزمات هذا المجتمع حداً لم تستطع امكانيّة هذا النظام الإقطاعي مجاراته. ومع ظهور حاجة جديدة للأسواق الحرة والاصطدام بالحواجز الكمركيّة، والحاجة المتجددة للأيدي العاملة مع وجود حالة الأقنان المرتبطين بالأرض، في كل هذا الحال ظهر عصر الثورات البرجوازيّة، التي أرادتْ أنْ تحل التناقضات الناجمة من استياء الطبقات الفقيرة والاقنان، فظهر شكل جديد في المجتمع وهو الرأسماليّة.

4 - الرأسماليّة:

أدتْ الثورة البرجوازيّة إلَى ظهور النظام الرأسمالي. وفي هذا النظام كانتْ علاقات الإنتاج قائمة أيضاً على الملكيّة الخاصة لوسائل الإنتاج، إلّا أنّها أوجدتْ لها مجالا أوسع للأزدهار والتطور في قوى الإنتاج، وذلك عبر الصناعة الميكانيكيّة واستعمال الآلة البخاريّة والمحرك الكهربائي. وأصبح تقسيم العمل متسع النطاق ليصنع بذلك سوقاً اقتصاديّة عالميّة. وعلى الصعيد الاجتماعيّ بدتْ الطبقات المتصارعة بعنوان: الطبقة الرأسماليّة والطبقة العاملة. فقد أصبحتْ الطبقة العاملة أكثر استقلالاً من حال الأقنان في المجتمع الإقطاعي. أما السلطة السياسيّة في هذا المجتمع فقد طرأ عليها تغيّر أيضاً، إذ حل محل الطغيان، الواضح والمكشوف، نوعاً آخراً من الطغيان المستتر بالديمقراطيّة البرجوازيّة؛ فالمناداة بالحرية والمساواة أمام القانون قد تحول إلَى مصلحة الطبقة المسيطرة، لأنَّ المساواة الاقتصاديّة مفقودة.

وبسبب تطور النظام الرأسمالي نفسه تظهر مجموعة من الأزمات الاقتصاديّة الدوريّة التي لايمكن مجابهتها، وكان التناقض بين الطابع الاجتماعيّ للإنتاج والطابع الفردي للملكيّة هو الذي دفع إلَى قيام الثورة الإشتراكيّة لأجل حل هذا التناقض.

5 - الإشتراكيّة والشيوعيّة:

تمثل الإشتراكيّة سمةً للمجتمع الذي تظهر فيه الملكيّة بصفة جماعيّة لوسائل الإنتاج، وتكون العلاقات الإنتاجيّة متخلصة من الآثار السلبيّة للنزاعات عبر التعاون والتساند الكاملين؛ وتصبح منسجمة مع تطور قوى الإنتاج. فالصفة الجماعيّة للإنتاج تقابلها صفة جماعيّة لملكيّة وسائل الإنتاج. ويصبح بذلك كل عامل مهتماً بزيادة الإنتاج، لأنّه يعود عليه بالمصلحة بوصفه جزءاً من الجماعة. وهنا يكون التحول من نمط الملكيّة الخاصة، تلك الملكيّة التي وصف ماركس حال الإنسان فيها بقوله: "في إطار الملكيّة الخاصة... كل إنسان يجهد لكي يخلق للآخر حاجة جديدة لإرغامه على تضحية جديدة، ووضعه في تبعيّة جديدة، ودفعه إلَى نمط جديد من التمتع؛ وبالتالي من الخراب الاقتصادي. كل يسعى إلَى خلق قوة جوهريّة غريبة تسيطر على البشر الآخرين، ليجد فيها إشباع حاجته الأنانيّة الخاصة. مع كتلة الموضوعات، يزداد إذن سلطان الموجودات الغريبة التي يخضع لها الإنسان، وكل منتوج جديد يعزز أيضاً الخداع المتبادل والنهب

و"الأيديولوجية الألمانية" الذي كتبه بالاشتراك مع أنجلز وهس عام 1846م، و"بؤس الفلسفة" ونشر عام 1847م، و"البيان الشيوعي" الذي حرره بالتعاون مع أنجلز ونشر في لندن عام 1848م، و"رأس المال" وبدأ بنشره عام 1867م.

توفرت لماركس مصادره الفكريّة الأساسيّة الثلاثة: الفلسفة الألمانيّة، والإشتراكيّة الطوباويّة الفرنسيّة، والاقتصاديّة السياسيّة الإنجليزيّة، التي مزجها جميعاً في صياغة وتركيبة جديدة أنتجتْ المنتظم الفكري الذي نعرفه اليوم تحت مسمى الفكر الماركسي.

- التاريخ والاقتصاد والسياسة:

يقوم فكر ماركس على الجدل، بصورته الماديّة، في مخالفة للجدل الهيجلي الروحي، وينقسم إلَى قواعد منها: الماديّة الجدليّة والماديّة التاريخيّة، وهما صلب الفهم الماركسي للحياة والواقع والإنسان والتاريخ، ومايهمنا هو الجزء المخصص لتفسير التاريخ إذ يتم فيه تناول تطورات المجتمع، ومن ثم ظهور التنظيمات السياسيّة. وهو الجزء المسمى بالماديّة التاريخيّة؛ والتي تعتمد على ماتنتجه التغيرات في قوى الإنتاج من ملائمة أو تجاوز مع علاقات الإنتاج، وتعني قوى الإنتاج "علاقة الإنسان بالطبيعة وأدواتها"، أما علاقات الإنتاج فتعني "علاقة الإنسان بغيره، وفق رابطة العمل وطبيعته"، وكل ذلك في اطار فهم سيرورة التاريخ، وامكان التخلص من التفاوتات لإنجاز مشروع الشيوعيّة العلميّة.

يقول ماركس: "إنَّ المراحل المختلفة لتطور تقسيم العمل تمثل بالضبط أشكالاً مختلفة للملكيّة؛ وبكلام آخر، فإنَّ كل مرحلة جديدة لتقسيم العمل تحدد كذلك علاقات الأفراد فيما بينهم بخصوص مادة العمل وأدواته ومنتجاته"[428]، وبما أنَّ ما يحدد الحركة التاريخيّة هو العلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، فإنَّ وعيهم، بالتالي، هو نتاج لماهو عليه حالهم "الاجتماعيّ الاقتصادي"؛ ولذلك فإنَّ "أفرادا معينين، أصحاب نشاط إنتاجي وفق نمط معين، يدخلون في علاقات اجتماعيّة وسياسيّة معينة. ويجب في كل حالة على إنفراد أنْ تبين المشاهدة التجريبيّة، التي تقتصر على المعطيات الواقعيّة وحدها في الحقائق، وبدون أي تخمين أو تضليل، الرابطة بين البنية السياسيّة والاجتماعيّة والإنتاج. إنَّ البنية الاجتماعيّة والدولة تنشآن باستمرار من التطور الحيوي لأفراد معينين، لكن هؤلاء الأفراد لا كما يمكن أنْ يظهروا في تصورهم الخاص أو تصور الغير، بل كما هم في الواقع، يعني كما يعملون وينتجون مادياً، وبالتالي، كما يفعلون على أُسس وفي شروط معينة ومستقلة عن ارادتهم"[429].

ونتيجة لذلك، نجد ماركس يحدد التركيبات الاقتصاديّة -الاجتماعيّة تاريخياً بخمس هي[430]:

1 - المجتمع البدائي.

2 - العُبوديّة.

3 - الإقطاعيّة.

4 - الرأسماليّة.

5 - الشُيوعيّة، وأُولى مراحلها الإشتراكيّة.

1 - المجتمع البدائي:

كانتْ جميع أدوات العمل، المسماة بقوى الإنتاج، بسيطة في هذا المجتمع، كالفأس والرمح، والقوس والسهم فيما بعد. أمّا علاقات الإنتاج الاجتماعيّة فقد كانتْ متناسبة مع طبيعة المظهر البسيط لقوى الإنتاج. لذلك، كانتْ الجهود المشتركة، بين أفراد هذا المجتمع، تعمل من أجل الحفاظ على ماهو ضروري عن طريق الصراع مع الطبيعة. ولم يكن في هذا المجتمع أي استغلال أو ظهور لتفاوت في العلاقة بين أفراد المجتمع ووسائل إنتاجهم. وطالما أنَّ الاستغلال لم يوجد بعد فإنَّه لامبرر لهم لقيام سلطة سياسيّة قسريّة. ولذلك، كانتْ الشؤون العامة توكل إلَى الأكبر سناً أو الأكثر خبرةً في ذلك المجتمع. وكان نمط المعيشة يعتمد على الصيد بالنسبة للرجال، والزراعة بالنسبة للنساء، علاوة على مهمتهن في الاقتصاد المنزلي وجمع الخضار لطعام الأسرة. كان نظاماً أُمومياً.

لكن التطور في قوى الإنتاج أدى إلَى الانحلال في المجتمع البدائي، وذلك عبر تبدل الأدوات الحجريّة بأدوات معدنيّة كالمحراث، والرؤوس المعدنية للرماح والسهام، وبدأ مع ذلك تدريجياً تقسيم العمل: إلَى الزراعة، والصناعات اليدويّة. كما بدأ التبدل في نمط المعيشة من الاعتماد على الصيد إلَى تربية المواشي، وتعززتْ مكانة الرجل، أي تبدل النظام الأُمومي بالنظام الأبوي. وبظهور العائلة الموحدة، عبر الزواج، بدأ الاستغلال الاقتصادي وظهرتْ الملكيّة الخاصة. وهنا بدأتْ لحظة ظهور المجتمع الثاني وهو مجتمع العبوديّة.